22
هنية: لا قلق على قضيتنا من التحولات حولنا

23
نجاة القنصل الفخري الفرنسي في بنغازي من الاغتيال

24
56 قتيلاً والنظام يقصف حمص وحلب جوا

الراية الأسبوعية
السبت 27 شعبان 1434هـ - 6 يوليو 2013م - العدد (11382)

منصور يحلّ الشورى ويُعيّن رئيس مخابرات جديدًا

الاتحاد الإفريقي يُعلق عضويّة مصر والقاهرة تأسف

القاهرة - وكالات: أصدر الرئيس المصري المؤقت، عدلي منصور، مساء أمس، إعلانًا دستوريّاً تضمَّن حلّ مجلس الشورى، وتعيين مدير جهاز الاستخبارات العامة مستشارًا أمنيّاً له. وتضمّن الإعلان الدستوري مادتين اثنتين، الأولى حلّ مجلس الشورى (الغرفة الثانية من البرلمان المصري) في ضوء الحكم الصادر من المحكمة الدستوريّة العُليا (أعلى هيئة قضائيّة في البلاد) ببطلان قانون انتخابه. ونصّت المادّة الثانية من الإعلان الدستوري، على تعيين مدير جهاز الاستخبارات العامة الحالي، اللواء محمد رأفت شحاتة، مستشارًا أمنيّاً لرئيس الجمهورية، وتعيين محمد أحمد فريد تهامي رئيسًا لجهاز الاستخبارات العامة. وأعلن رئيس مجلس الشورى المصري، أحمد فهمي، تعليق عمل المجلس، الذي كان من المقرّر أن يستأنف جلساته اعتبارًا من اليوم السبت، واصفًا قرار «عزل» الرئيس السابق، محمد مرسي، بأنه «انقلاب على الشرعيّة»، إلاّ أنه أكد أن «الجيش خط أحمر». وقال رئيس مجلس الشورى، وهو أحد أبرز قيادات جماعة الإخوان المسلمين، إن ما حدث يوم الأربعاء الماضي، انقلاب على الشرعيّة الدستوريّة، إلاّ أننا جميعًا نعتبر أن الجيش المصري خط أحمر، لا يُمكن أن تصدر ضدّه أعمال عنف من أي جهة من الجهات.

وقال فهمي، في تصريح له الجمعة، أورده موقع «أخبار مصر»، نقلاً عن وكالة أنباء الشرق الأوسط، إن القوات المسلحة هي درع الوطن، وإن أيّ مساس بالجيش المصري ستكون له آثار كارثيّة على الجميع. وقبل المظاهرات التي دعت إليها جماعة الإخوان والقوى الإسلاميّة الجمعة، احتجاجًا على قيام الجيش بعزل الرئيس السابق، أكد فهمي أن التظاهر السلمي هو حق مكفول، وأنه على مؤسسات الدولة حماية المتظاهرين السلميين. وفي أديس أبابا أعلن بيان رسمي أن مجلس السلم والأمن في الاتحاد الإفريقي علق أمس مشاركة مصر في المنظمة الإفريقية بعد إطاحة الجيش الرئيس المصري محمد مرسي. ويُطبّق الاتحاد الإفريقي سياسة تعليق عضويّة أيّ بلد يشهد تغييرًا غير دستوري في السلطة. ويُطبّق هذا الإجراء عادة حتى العودة إلى النظام الدستوري. وقال أمين مجلس السلم والأمن أدموري كامبودزي الذي تلا بيانًا رسميًّا بعد اجتماع للمجلس استمر ثلاث ساعات أن المجلس قرّر تعليق مشاركة مصر في نشاطات الاتحاد الإفريقي. وأضاف: إن المجلس يؤكد إدانة ورفض الاتحاد الإفريقي لأيّ استيلاء غير شرعي على السلطة، معتبرًا أن إسقاط الرئيس المنتخب ديموقراطيًّا (مرسي) لا يتفق مع البنود الواضحة للدستور المصري ويعني في التعريف تغيير غير دستوري في السلطة. وفي بداية الاجتماع حاول السفير المصري لدى الاتحاد محمد إدريس إقناع مجلس السلم والأمن بألاّ يقوم بهذه الخطوة، مشددًا على أن الجيش لم يفعل سوى تلبية مطلب الشعب المصري وأن إزاحة مرسي ليست سوى استكمال للثورة المصرية التي طردت حسني مبارك من السلطة في فبراير 2011. ولم تعلق عضويّة مصر في الاتحاد حينذاك. وقال إدريس الذي غادر القاعة قبل ساعتين من تبنّي القرار: دافعت عن وضع مصر أمام مجلس السلم والأمن. واضاف ان «الربيع العربي يشكل منذ بدايته تحديا للاتحاد الافريقي. قرر الاتحاد حينذاك (عند سقوط مبارك) ان ما حدث في مصر كان ثورة شعبيّة وعليه ان يتعامل مع الأمر بناء على ذلك. وتابع: إن إزاحة مرسي تشكل مرحلة جديدة من الحدث السابق وتستحق ان تعامل بالطريقة نفسها. وقالت رئيسة مفوضية الاتحاد الافريقي نكوسازانا دلاميني زوما أنه لن يجلس احد وراء العلم (المصري في الاتحاد)، لا الحكومة السابقة ولا الحكومة الموقتة، قبل ان تجرى انتخابات تكون التعبير الأكيد لارادة الشعب المصري. وأضافت: إن العودة الى النظام الدستوري تاتي من خلال الانتخابات»، مشيرة الى انها لا تستطيع ذكر موعد لهذا الاقتراع المقبل. وبذلك تنضمّ مصر الى إفريقيا الوسطى التي علقت عضويتها في مارس الماضي بعدما اطاح متمردو سيليكا الرئيس فرنسوا بوزيزية، ومدغشقر منذ اسقاط الرئيس مارك رافالومانانا في 2009 وغينيا بيساو التي شهدت انقلابا عسكريا في 2012. وأعيدت مالي التي علقت عضويتها بعد انقلاب مارس 2012، بدون انتظار عودة النظام الدستوري في اكتوبر الماضي بعد تسليم المجموعة العسكرية الحكم الى السلطات المدنية الانتقالية.

وأعرب المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية السفير بدر عبد العاطي عن أسف بلاده الشديد للقرار الأفريقي الذي صدر صباح امس بتعليق مشاركة مصر في أنشطة الاتحاد الإفريقي على خلفية الأحداث الأخيرة بالبلاد. وقال المتحدث إن هذا القرار قد تم اتخاذه بناءً على معلومات «لا تمت للواقع بصلة ودون الأخذ في الاعتبار حقيقة أن ما حدث في مصر يوم 3 يوليو 2013 كان نتيجة مطلب شعبي جسده خروج عشرات الملايين من المصريين للشوارع للمطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة». وذكر المتحدث المصري أن تحرك القوات المسلحة المصرية قد جاء استجابة لهذه المطالب ولمطالب القوى السياسية المختلفة، ولمنع احتمالات حدوث صدام بين أبناء الوطن تكون له تداعيات كارثية. وقال إنه يجرى حاليا تنفيذ خريطة الطريق التي تضمنها بيان القوات المسلحة وصولا إلي إجراء انتخابات رئاسية مبكرة وانتخابات برلمانية. ولفت المتحدث الرسمي إلي أن وزير الخارجية محمد عمرو قد أجري اتصالات مكثفة علي مدار اليومين الماضيين مع نظرائه الأفارقة وكبار المسؤولين في الاتحاد الأفريقي. وأوضح أن الوزير المصري أجرى اتصالا في ساعة مبكرة من صباح أمس مع مفوضة الاتحاد الإفريقي زوما، ووزير خارجية الكاميرون الذى تتولي بلاده رئاسة مجلس السلم والأمن الإفريقي خلال الشهر الحالي ووزير خارجية الجزائر، ومفوض السلم والأمن «رمضان العمامرة». وأشار المتحدث إلي أن الوزير قام خلال الاتصالات «بتقديم شرح واف لحقيقة الأحداث في مصر وأن تحرك القوات المسلحة لا يمكن وصفه مطلقا بالانقلاب العسكري». وأضاف « إنما جاء (التحرك) استجابة لمطالب مشروعة من جموع الشعب المصري التي خرجت بالملايين وتم بالتشاور مع القوي السياسية المختلفة والرموز الدينية، وجاء لمنع وقوع كارثة بين أبناء الوطن في ظل حالة الاستقطاب العميقة القائمة، وحقيقة أن القوات المسلحة ليس لها دور سياسي خلال المرحلة الانتقالية».

مجلس الشورى المصري الذي حلّه الرئيس المؤقت

السيسي يؤكد لخادم الحرمين استقرار الأوضاع

القاهرة -(رويترز): قالت وكالة الأنباء السعودية (واس) إن القائد العام للقوات المسلحة المصرية الفريق أول عبدالفتاح السيسي أبلغ العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز أمس أن الأوضاع في مصر مستقرّة. جاء ذلك في الوقت الذي يتظاهر فيه إسلاميّون في أنحاء متفرقة بمصر احتجاجا على عزل الجيش الرئيس محمد مرسي.

وقالت مصادر أمنية لرويترز إن قوات الأمن قتلت ثلاثة على الأقل من أنصار مرسي في تجمع بالقاهرة أمس الجمعة غير أن الجيش نفى لاحقا إطلاق النار على المتظاهرين. وكان الملك عبدالله واحدًا من زعماء المنطقة الذين هنّأوا رئيس المحكمة الدستورية العليا المصرية عدلي منصور بتعيينه رئيسًا مؤقتًا للبلاد بعد خلع مرسي يوم الأربعاء. وذكرت وكالة الأنباء السعودية أن السيسي أجرى اتصالاً هاتفيًّا مع ملك السعودية أمس الجمعة أطلعه فيه على تطوّرات الأحداث في مصر وطمأنه على استقرار الأوضاع بها. ونقلت الوكالة عن الملك عبدالله قوله للسيسي إن الأحداث التي تشهدها مصر تستدعي الحكمة والتعقل.

بسبب استشعاره بالحرج من إجراءات قضائيّة

عبدالمجيد يعتزم التنحّي

القاهرة - وكالات: بعد يوم من عودته إلى منصبه بموجب حكم قضائي، أعلن النائب العام المصري، المستشار عبدالمجيد محمود، اعتذاره عن عدم الاستمرار في المنصب، الذي أثار جدلاً واسعاً في الشارع المصري على مدار الشهور الأخيرة، وأرجع قراره إلى «استشعاره بالحرج» وأكد النائب العام أنه سيتقدّم بطلب إلى مجلس القضاء الأعلى للعودة إلى منصّة القضاء، وذلك «استشعاراً منه بالحرج ممّا يستلزمه المستقبل من إجراءات وقرارات قضائية، تخص من قاموا بعزله من منصبه»، في إشارة إلى الرئيس «المعزول» محمد مرسي، وقيادات جماعة الإخوان المسلمين. وأضاف المستشار عبدالمجيد محمود في بيانه، بحسب ما أورد التلفزيون المصري على موقعه الرسمي، أن اعتذاره عن عدم الاستمرار في منصب النائب العام، يأتي بعد أن «تحقق الهدف، ووصلت الرسالة، وخفقت الراية، وانحسرت عن النيابة العامة يد التدخّل والتأخون»، بحسب وصفه. وجاء في البيان، الذي أورده موقع «أخبار مصر»، نقلاً عن وكالة أنباء الشرق الأوسط، «إن ما قام به شعبنا العظيم، يقتضي من الجميع أن يعلو فوق المحن، وأن تتفرّغ كل الأطراف والأطياف والتيارات والقوى لاستعادة مسار الثورة، والبدء في معركة نعلم أنها طويلة وصعبة لبناء بلدنا وتقدمها وتطورها». وأشار محمود إلى أن الدعوى القضائيّة التي أقامها لإلغاء ما وصفه بـ «القرار الباطل بعزل النائب العام»، لم يكن «سعياً للعودة لمنصب ولا استعادة لمقعد.. ولكن إعلاءً لاستقلال القضاء، ورفضاً قاطعاً لانتهاك القانون والدستور، ولو من أعلى سلطة في البلاد»، على حدّ قوله. وكان محمود عاد إلى ممارسة مهام عمله نائباً عاماً، أمس الأول الخميس، تنفيذاً لحكم أصدرته محكمة النقض (أعلى هيئة تقاضي في البلاد) الاثنين، يقضي بعودته للمنصب وبطلان تعيين طلعت عبدالله، مؤيِّدة بذلك حُكماً سابقاً بذات المنطوق أصدرته دائرة رجال القضاء في محكمة الاستئناف، ورافضة طعوناً قدمها المستشار عبد الله على الحكم. وكان الرئيس المعزول محمد مرسي أصدر أواخر نوفمبر 2012 قراراً بتعيين عبدالله نائباً عاماً، ما أدّى إلى اندلاع موجة من المصادمات في مختلف أنحاء البلاد بين مؤيدي مرسي ومعارضيه الذين اعتبروا القرار تغولاً من السلطة التنفيذية على السلطة القضائية وافتئاتاً عليها.

النائب العام المصري عبدالمجيد محمود

الجيش متأهّب وينفي إعلان حالة الطوارئ بالمنطقة

مقتل جندي وإصابة ثلاثة بهجمات لمسلحين بسيناء

القاهرة - وكالات: قالت مصادر أمنية: إن مسلحين إسلاميين شنّوا عددًا من الهجمات على نقاط تفتيش للجيش والشرطة ومعسكر لقوات لأمن ومطار بمحافظة شمال سيناء المصرية في وقت مبكر أمس ما أدّى إلى مقتل جندي وإصابة ثلاثة آخرين. وقالت المصادر: إن المسلحين قصفوا مطار العريش خارج مدينة العريش عاصمة المحافظة بقذائف صاروخية وإن طائرة هليكوبتر مصرية أصابت إحدى السيارات التي استخدمت في مهاجمة المطار. وقال مصدر: إن المسلحين قصفوا معسكر قوات الأمن المركزي في الأحراش بمدينة رفح الحدودية مع قطاع غزة بقذيفتين صاروخيتين. وأضاف أن المسلحين هاجموا نقطة تفتيش تعرف بكمين الجورة بنيران أسلحة خفيفة وأن الجندي القتيل والمصابين الثلاثة سقطوا في الهجوم. وقالت وكالة انباء الشرق الاوسط (أ ش أ) إن الاشتباكات ما زالت متواصلة بين الجانبين. وأضافت الوكالة ان المسلحين يستخدمون قذائف صاروخية من بينها الجرينوف والمورتر وآر.بي.جيه. وأن أصوات انفجارت سمعت داخل المعسكر. وقال المصدر: إن نقاط تفتيش استهدفت في أكثر من مدينة بشمال سيناء أمس بينها العريش. وأضاف أن تعزيزات عسكرية وشرطية ستصل إلى المنطقة بعد ساعات تحسبًا لمزيد من الهجمات. وقال شهود إنهم توقعوا الهجمات بعد أن رفع عدد من المشاركين في مسيرة مؤيدة لمرسي أمس الأول الخميس في العريش رايات سوداء. وقال شاهد إن غضبًا شديدًا بدا على وجوه بعض المشاركين في المسيرة. وهاجم مسلحون مجهولون مطار العريش بالأسلحة الثقيلة، في الساعات الأولى من صباح أمس، و6 أماكن للجيش والشرطة و«حفظ السلام» بشمال سيناء، تلتها اشتباكات مع الجيش المصري. وأفاد موقع «المصري اليوم» ان اشتباكات عنيفة وقعت بين قوات الجيش ومسلحين مجهولين هاجموا مطار العريش بالأسلحة الثقيلة، حيث سُمع دوي انفجارين بالمطار في البداية، ثم تلاه إطلاق نار كثيف من المسلحين على المطار. وأشار إلى استمرار الاشتبكات. فيما ذكر أن أماكن خاصّة بالجيش في مناطق الشيخ زويد والجورة وأبوطويلة والماسورة ومعسكر قوات «حفظ السلام»، ومعسكر الأمن المركزي برفح تعرضت لإطلاق نار كثيف من مسلحين مجهولين. -وقال متحدث باسم الجيش المصري أمس إن الجيش لم يعلن حالة الطوارئ في محافظتي جنوب سيناء والسويس وإنما هو في «حالة تأهب» في سيناء. وكان موقع الاهرام الالكتروني قد نقل عن قائد الجيش الثالث الميداني قوله إنه تمّ «رفع درجة الاستعداد القصوى بين عناصر تأمين الجيش وأفرع التشكيلات الرئيسية في محافظتي السويس وجنوب سيناء». جاء هذا بعد أن فتح مسلحون إسلاميون النار على مطار العريش القريب من الحدود مع قطاع غزة وإسرائيل وعلى ثلاث نقاط تفتيش وتعرض مركز شرطة في رفح على الحدود مع غزة لقصف صاروخي ما أسفر عن إصابة الكثير من الجنود. وقال مصدر عسكري إن الجيش على أهبة الاستعداد في هذه المنطقة الاستراتيجية وإن الإعلان هو لطمأنة الجنود والشعب ان الجيش مستعد في سيناء. واضاف ان الجيش في حالة تأهب دائمة بالسويس. وقال الفريق مهاب مميش رئيس هيئة قناة السويس إن حركة السفن لم تتأثر بهجمات وقعت في سيناء. واضاف ان 48 سفينة عبرت القناة امس الجمعة. وشن مسلحون إسلاميون عددا من الهجمات على نقاط تفتيش للشرطة والجيش في سيناء في وقت مبكر امس الجمعة وذلك بعد يومين من تدخل الجيش للاطاحة بالرئيس محمد مرسي. وقالت قوات الأمن إن جنديًّا قتل وأصيب اثنان آخران بعد أن أطلق صاروخ على نقطة شرطة في رفح على الحدود مع قطاع غزة. وتقع نقطة الشرطة بالقرب من مقرات للمخابرات الحربية. وفي وقت سابق اطلق مهاجمون قذائف صاروخية على نقاط تفتيش تحرس مطار العريش بالقرب من الحدود مع قطاع غزة واسرائيل وهو الأحدث ضمن سلسلة من الانتهاكات بالمنطقة التي تضعف بها السيطرة الأمنية.

القوات المصرية بحالة تأهب قصوى بمنطقة سيناء بعد مقتل الجندي